

دراما سياسية في قلب الأسواق

الولايات المتحدة الأمريكية

الدولار الأميركي يستأنف تراجع

في بداية الأسبوع، بلغ الدولار الأميركي أدنى مستوى له منذ يناير 2015 نتيجة للتوترات الجديدة التي حصلت بعد أن قرر نظام كوريا الشمالية أن يطلق صاروخا عبر اليابان. وأثبتت تجربة الصاروخ أنها استنزافية للغاية في وضع متوتر أساسا بين كوريا الشمالية المتصلبة وتقريبا كل أحد غيرها. وإضافة لذلك، ضغط الاضطراب المحلي على الدولار مع استمرار الإعصار هارفي بضرب تكساس. ويتوقع المسؤولون أن يطلب أكثر من 450,000 شخص إعانة فدرالية مع تأثير الإعصار على الاقتصاد الأميركي.

وارتفع الدولار الأميركي لاحقا بشكل طفيف مقابل معظم العملات الرئيسية مع تراجع التوتر الجيوسياسي الذي أشعله مرور صاروخ كوريا الشمالية فوق اليابان.

وأخيرا، استأنف الدولار الأميركي تراجع، إذ أن الاقتصاد الأميركي أضاف عددا أقل من الموظفين عما كان متوقعا في أغسطس، وارتفع معدل البطالة، وارتفعت الأجور بأقل من المتوقع، على عكس التقدم القوي فيما عدا ذلك في سوق العمل. وأظهرت الرواتب غير الزراعية إضافة 156 ألف وظيفة جديدة في أغسطس، أي أسوأ من توقعات الإجماع التي أشارت إلى قراءة قدرها 180 ألفا. وبالإضافة لذلك، ارتفع معدل البطالة قليلا ليصل إلى 4.4%، أي أعلى من توقعات الأسواق البالغة 4.3%. وفي تلك الأثناء، جاءت خيبة الأمل القوية من أرقام نمو الأجور، إذ سجل معدل دخل الساعة ارتفاعا بنسبة 0.1% من شهر لآخر في أغسطس وبقي المعدل من سنة لأخرى عند 2.5%.

وعلى صعيد الأسهم، استمرت أرباح المؤشرات الرئيسية في أميركا، إذ أن بيانات التضخم خفضت التوقعات برفع آخر في 2017 وتعليقات وزير الخزانة، ستيفن منوشن، أحييت الآمال بإصلاح ضريبي. فعقب خطاب الرئيس الأميركي ترامب بشأن الإصلاحات الضريبية يوم الخميس، قال وزير الخزانة إن مجلسي النواب والشيوخ عمما الإصلاح الضريبي بين أعضائهما وبأملان في الحصول على خطة ضريبية مع نهاية 2017 بهدف خفض معدل ضريبة الشركات إلى 15%.

وعلى صعيد العملات، بدأ الدولار الأسبوع عند 92.375 وتمكن من بلوغ أدنى مستوى له عند 91.621 قبل أن يرتفع إلى أعلى مستوى له عند 93.347 يوم الخميس، مدعوما من الأرقام الاقتصادية الجيدة، وتمكن من إنهاء الأسبوع عند 92.814.

وبدأ اليورو السبوع عند 1.1924 وتمكن من بلوغ أعلى مستوى في سنتين ونصف مقابل الدولار، مع بلوغه أعلى مستوى عند 1.2069 خلال التداول يوم الثلاثاء. وعلق أحد الاقتصاديين، مارتين فان فلايت، على ارتفاع اليورو قائلا "أظن أن امتناع دراغي عن التحدث عن اليورو في جاكسون هول فتح الباب للسوق لتجربة هذا المستوى، وشكل مزاج عدم الإقبال على المخاطر فجأة الدفعة الأخيرة". وأنهى اليورو الأسبوع عند 1.1860.

وبدأ الجنيه الإسترليني الأسبوع عند 1.2900، وارتفع مقابل الدولار إلى أعلى مستوى له عند 1.2995 بعد صدور المؤشر البريطاني الإيجابي لمديري الشراء للتصنيع وخبية الأمل الكبيرة من بيانات التوظيف الأميركية. وانتهى الجنيه الأسبوع عند 1.2950.

وبدأ الين الياباني الأسبوع عند 109.25 وبلغ أدنى مستوى له عند 108.25 مقابل الدولار بعد انتعاش المستهلك الياباني في الأشهر الأخيرة، ومن الواضح أن ذلك يساعد على دعم الاقتصاد. وفي تلك الأثناء، تم التداول بالين وسط خليط من الخلل في الأداء السياسي والإقبال على المخاطر، وتمكن الين من إنهاء الأسبوع عند 110.23.

ومن ناحية السلع، ألحق الإعصار هارفي أضرارا بالغة على طول ساحل خليج المكسيك، مخلقا إصابات في الأرواح وخسائر اقتصادية وفوضى عارمة. وقد ضرب الإعصار الإنتاج النفطي في تكساس وخليج المكسيك بقوة، موقفا ربع المصافي الأميركية عن العمل ومسببا تراجع الطلب على النفط الخام. ونتيجة لذلك، فإن أسعار النفط في طريقها لتسجيل أكبر خسائر شهرية في أكثر من سنة، فيما قفزت أسعار البنزين نتيجة لنقص الوقود. ويستمر الإعصار بضرب الساحل، مسببا ضررا واسعا بسبب إسقاطه كمية قياسية من المطر. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أسعار الذهب الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوى لها منذ نوفمبر بسبب تجدد العزف عن المخاطر. واستفاد الذهب من الطلب على ملاذ آمن نتيجة تفاقم التوترات حول شبه الجزيرة الكورية، وتمكن من بلوغ أعلى مستوى له عند \$1328.82 وأنهى الأسبوع عند \$1324.65.

ازدياد العجز السلعي التجاري الأميركي

ارتفع العجز السلعي التجاري في أميركا في يوليو مع تراجع الصادرات، ما يشير إلى أن مساهمة التجارة في النمو الاقتصادي ستكون مساهمة متواضعة في الربع الثالث. فقد اتسع العجز التجاري السلعي بنسبة 1.7% ليصل إلى 65.1 بليون دولار في الشهر السابق. وتراجعت الصادرات بنسبة 1.3%، بسبب تراجع شحنات السيارات بنسبة 8.0%. وكان هناك أيضا تراجع في صادرات سلع المستهلك الشهر الماضي، وارتفعت صادرات السلع الرأسمالية بنسبة 1.5%. وتراجعت الواردات بنسبة 0.3%، ما يعكس تراجعا نسبته 2.8% في واردات السيارات وكذلك تراجعا نسبته 1.7% في اللوازم الصناعية. وارتفعت واردات السلع الرأسمالية بنسبة 2.0% الشهر الماضي وتراجعت واردات السلع الاستهلاكية بنسبة 0.1%.

ثقة المستهلك الأميركي تفوق التوقعات

فقدت ثقة المستهلك الأميركي توقعات السوق، فقد ارتفع المؤشر في أغسطس بعد تحسن متوسط في يوليو من 120.0 في الشهر السابق إلى 122.9. وكان تقييم المستهلكين الأكثر تفاؤلاً للظروف الحالية المحرك الأول لتعزيز الثقة. وقال المستثمرون في أغسطس إن الوظائف كانت حتى أكثر "وفرة" من تقرير الشهر الماضي، وارتفعت من 33.2% إلى 35.4%، فيما قالوا أيضا إن الوظائف لم تكن "صعبة المنال". ووجد المستهلكون أن الجو الحالي في تحسن. وأفاد مجلس المؤتمر بأن أولئك القائلين إن ظروف قطاع الأعمال "جيدة" ارتفعت نسبتهم من 32.5% في الشهر السابق إلى 34.5%، في حين تراجع نسبة أولئك الذين قالوا إن ظروف قطاع الأعمال "سيئة" من 13.5% إلى 13.1%.

الناتج المحلي الإجمالي الأميركي ينمو فوق التوقعات

وفقاً للتقييم الثاني، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الأميركي بنسبة معدلة سنوياً بلغت 0.3% في الربع الثاني من 2017، مقارنة بنسبة 2.6% في التقييم الأول و 2.7% لتوقعات السوق، فيما نما الاقتصاد بأسرع وتيرة منذ الربع الأول من 2015. وتم رفع نمو المصروفات الاستهلاكية الشخصية بعد المراجعة من 2.8% سابقاً إلى 3.3%. وكان للاستثمار إسهام إيجابي في هذا الربع مع نمو قوي في الإنفاق الرأسمالي غير السكني. وكان للتجارة أيضاً إسهام إيجابي صافي أكبر بقليل في هذا الربع. وبالرغم من النمو في الإنفاق الفدرالي الحكومي، أولاً بسبب ارتفاع الإنفاق الدفاعي، كان للقطاع الحكومي ككل تأثير سلبي ضئيل. ولم تكن هناك تغييرات في توقعات التضخم وسجل مؤشر سعر المصروفات الاستهلاكية الشخصية 0.9%.

طلبات البطالة الأميركية ترتفع قليلاً

ارتفع عدد الأميركيين المتقدمين بطلبات الإعانة بشكل طفيف الأسبوع الماضي، ما يشير إلى استدامة قوة سوق العمل التي تستمر في دعم الاقتصاد. فقد ارتفعت الطلبات الأولية لإعانات البطالة الحكومية بمقدار 1,000 لتصل بعد التعديل الموسمي إلى 236,000 في الأسبوع المنتهي في 26 أغسطس. وبلغ المعدل المتحرك لأربعة أسابيع 236,750، أي تراجع بمقدار 1,250 عن معدل الأسبوع السابق بعد المراجعة.

المساكن الأميركية قيد البيع تتراجع بأكثر من توقعات السوق

تراجعت المساكن قيد البيع في يوليو للشهر الرابع في خمسة أشهر، إذ أن الغرب فقط شهد ارتفاعاً في العقود، وذلك حسب الجمعية الوطنية لسماسرة العقارات. وتراجع مؤشر المساكن قيد البيع بنسبة 0.8%، من 110.0 بعد المراجعة في يونيو إلى 109.1 في يوليو. وبعد تراجع الشهر الماضي، يكون المؤشر قد تراجع الآن بنسبة 1.3% عن سنة مضت وتراجع على أساس سنوي في ثلاثة من الأشهر الأربعة السابقة.

أوروبا والمملكة المتحدة

مؤشر سعر المستهلك الأولي في منطقة اليورو أقوى من المتوقع

ارتفع التضخم السنوي في منطقة اليورو من 1.3% في الشهر السابق إلى 1.5% في أغسطس 2017، وذلك بحسب التوقع الأولي للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، ويوروستات، الذي يتوقع أن الطاقة ستكون المحرك الرئيس للتضخم مع توقع ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 4.0% في أغسطس، أي تقريباً ضعف مستوى يوليو البالغ 2.2%. ويتوقع أن تبقى المكونات الرئيسية الباقية بما فيها الخدمات والغذاء والسلع غير الصناعية على حالها عند 1.6% و 1.4% و 0.5% على التوالي. وتوافق توقع مؤشر سعر المستهلك الأساس الأولي، الذي يستثنى الغذاء والطاقة، مع التوقعات، ببقائه عند 1.3% من سنة لأخرى. وفي تقرير آخر، أصدر يوروستات قراءات حول معدل البطالة في منطقة اليورو لشهر أغسطس. وأشارت الأرقام إلى أن معدل البطالة كان متماشياً مع التوقعات عند قراءة يوليو البالغة 9.1%، وهي المعدل الأدنى منذ يونيو 2009 حين بلغت 9.3%.

نمو سعر المساكن البريطانية يتباطأ في أغسطس

تراجعت أسعار المساكن البريطانية هذا الشهر، لتخضع بذلك معدل النمو السنوي، وتعطي دليلاً إضافياً إلى هدوء السوق. فقد تراجع معدل سعر المسكن بنسبة 0.1% ما بين يوليو وأغسطس إلى 210,495 جنيه استرليني، وذلك بحسب مؤسسة نايشونويد، وهي أكبر جمعية مالية تكافلية في بريطانيا. وارتفعت الأسعار في يوليو ويونيو ولكنها تراجعت ما بين مارس ومايو، وهي المرة الأولى التي يحصل فيها ذلك منذ الأزمة المالية. وأدى آخر تراجع للسعر شهرياً إلى تراجع معدل النمو السنوي من 2.9% في يوليو إلى 2.1%، وهو مستوى تم تسجيله آخر مرة في مايو، وكان أدنى معدل في أربع سنوات. وترزح ماليات العائلات تحت الضغط، مع ارتفاع مستوى المعيشة تدريجياً بسبب تأثير انخفاض الجنيه وبقاء نمو الأجور على حاله.

مؤشر مديري الشراء البريطاني للتصنيع يرتفع

ارتفع النشاط التصنيعي في بريطانيا بشكل غير متوقع في أغسطس، ليصل إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر ومعززا التفاؤل حيال الاقتصاد البريطاني. فقد سجل مؤشر مديري الشراء البريطاني للتصنيع 56.9 في أغسطس، أي أقوى بكثير من التوقعات البالغة 55.0. ويشير مستوى فوق 50.0 إلى نمو الصناعة فيما يشير مستوى دون 50.0 إلى انكماش. وأوضحت مؤسسة IHS ماركيت أن التحسن يعزى إلى ارتفاع تدفقات الطلب الجديدة وأنه كان نمواً شاملاً في كافة فئات الإنتاج. وأضافت المؤسسة البحثية أيضاً أن تضخم سعر الإدخال تسارع للمرة الأولى في سبعة أشهر.

آسيا

إنفاق قطاع العائلات الياباني يتراجع بشكل مفاجئ

تراجع إنفاق قطاع العائلات الياباني بشكل مفاجئ في يوليو بالرغم من أن سوق العمل استمر بالارتفاع، ليقدم بذلك بعض الأمل بأن نمو الأجور سيتسارع قريباً ويساعد ثالث أكبر اقتصاد في العالم على تجاوز معركة مع الانكماش امتدت لعقود. فقد أظهرت البيانات الحكومية يوم الثلاثاء أن إنفاق العائلات تراجع بنسبة 0.2% في يوليو عن سنة مضت بعد أن بلغ أعلى مستوى له في سنتين في يونيو مقابل توقعات السوق بارتفاع نسبته 0.7%. وأظهرت بيانات منفصلة أن معدل البطالة بقي على حاله

عند 2.8% في يوليو وكان هناك 1.52 وظيفة لكل متقدم، وهو المستوى الأعلى منذ 1974، في إشارة إلى أن الاقتصاد استمر بالتمتع بما يعتبره العديد من المحللين التوظيف شبه الكامل. وأخيراً، نما اقتصاد اليابان بأسرع وتيرة له في أكثر من سنتين في الربع الثاني مع ارتفاع إنفاق المستهلك والشركات. ولكن السعر ونمو الأجور بقيا ضعيفين بشكل ثابت، مع استمرار حذر الشركات من تمرير الأرباح إلى الموظفين، لتثير بذلك الشكوك حول ما إذا كان يمكن استدامة انتعاش الربع الثاني.

مبيعات التجزئة اليابانية أعلى بكثير من توقعات السوق

نما قطاع التجزئة الياباني في يوليو للشهر التاسع على التوالي، ليضيف بذلك دليلاً آخر على أن إنفاق المستهلك ينتعش تدريجياً. فقد ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة معدلة سنوياً بلغت 1.9% في يوليو، بعد ارتفاع نسبته 2.2% بعد المراجعة في الشهر السابق. وكان هذا الارتفاع أعلى بكثير من توقعات السوق بارتفاع نسبته 1.0%.

مؤشر مديري الشراء الصيني للتصنيع يرتفع فوق التوقعات

استمر نمو قطاع التصنيع الصيني في أغسطس، مدعوماً من أقوى ارتفاع في الأعمال الجديدة منذ أكثر من ثلاث سنوات. وكان ارتفاع الطلب الخارجي محركاً رئيسياً لنمو الطلبات الجديدة، مع ارتفاع مبيعات التصدير إلى أعلى مستوى لها في أكثر من سبع سنوات في أغسطس. ونتيجة لذلك، وسعت الشركات جداول إنتاجها ونشاطها الشرائي، فيما ارتفعت ثقة قطاع الأعمال إلى أعلى مستوى لها في خمسة أشهر. وارتفع المؤشر من 51.1 في يوليو إلى 51.6 في أغسطس ليشير إلى تحسن في إجمالي الظروف التشغيلية. وقد نما قطاع التصنيع الصيني الآن في كل من الأشهر الثلاثة الماضية، وكان آخر ارتفاع هو الأقوى منذ فبراير.

الكويت

الدينار الكويتي مقابل الدولار 0.30135

بدأ التداول بالدينار الكويتي مقابل الدولار صباح الأربعاء عند مستوى 0.30135.

أسعار العملات 03 – سبتمبر - 2017

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1924	1.1821	1.2069	1.1860	1.1665	1.2080	1.1920
GBP	1.2900	1.2852	1.2995	1.2950	1.2715	1.3140	1.2990
JPY	109.25	108.27	110.67	110.23	108.30	111.95	109.70
CHF	0.9546	0.9429	0.9679	0.9640	0.9430	0.9840	0.9580